المجلة الصباح
العدد 3483 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 3 صفر 1441 - الموافق 2 أكتوبر 2019
Wednesday 2 October 2019 - No.3483 - 12 th Year

«القوى العاملة»: بدء الانتقال التدريجي إلى المبنى الجديد لإدارة عمل «الأحمدي»

بدأت الهيئة العامة للقوى العاملة، بإجراءات الإنتقال التدريجي للمبنى الجديد للخدمات العمالية لمحافظة الأحمدي، مع استمرار العمل في المبنى القديم حتى يتم الإعلان عن تشغيل المبنى.

وأعلنت المتحدثة الرسمية باسم الهيئة العامة للقوى العاملة ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام، أسيل المزيد، بأنه بالفعل جاري العمل على النقل التدريجي وعلى مراحل للمبنى الجديد الكائن في جنوب منطقة الصباحية مقابل محكمة الأحمدي وعلى مراحل.

وأفادت المزيد بأن المبنى يضم إدارة عمل محافظة الأحمدي ووحدة تفتيش عمل محافظة الأحمدي ووحدة تقدير الإحتياج محافظة الأحمدي ووحدة علاقات العمل لمحافظة الأحمدي وأيضا قسم السلامة المهنية لمحافظة الأحمدي.

ما بين 6 أشهر إلى سنة لحين الانتهاء من الدراسة الخاصة بحاجة السوق

الخراز: وقف تصاريح العمل بـ «التعاونيات» يتوافق ورؤيتنا للإحلال

■ «الشؤون» لم تصل إلى صيغة توافقية مع «الخدمة المدنية» حول زيادة أعداد اطباء الفرق المتنقلة لخدمة كبار السن

سعد الخراز

اكد وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز امس ان وقف اصدار تصاريح العمل بالجمعيات التعاونية جاء متوافقا ورؤية الوزارة في احلال العمالة الوطنية بدلا عن الوافدة في هذا القطاع.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الخراز للصحافيين على هامش رعايته الحفل الذي نظمه قطاع الرعاية الاجتماعية بالوزارة بمناسبة اليوم العالمي للمسنين تحت شعار (رحلة الى المساواة في السن).

واوضح الخراز ان "وقف التصاريح مؤقت ما بين 6 اشهر الى سنة وذلك لحين الانتهاء من الدراسة الخاصة بحاجة سوق العمل بصورة كاملة".

واضاف ان الدراسة المشار إليها اظهرت تشبع السوق بالعمالة الوافدة التي من الممكن استغلالها للعمل في (التعاونيات) بدلا من استقدام عمالة جديدة من الخارج معتبرا "ان استمرار الاستقدام يشكل حجر عثرة امام عملية تكويت القطاع التعاوني".

وفي سؤال حول زيادة اعداد اطباء الفرق المتنقلة التي تخدم كبار السن في منازلهم بين الخراز ان (الشؤون) لم تصل الى صيغة توافقية مع ديوان الخدمة المدنية بهذا الصدد خصوصا ان زيادة الاعداد يترتب عليها صرف مكافآت مالية.

وافاد ان الحل الامثل هو فتح باب التطوع امام الاطباء سواء في وزارة الصحة وغيرها لزيادة اعداد الفرق وتقليص فترات الانتظار.

واشار الى ان المراكز الاجتماعية الجديدة للخدمة المتنقلة عددها تسعة مراكز موزعة على مختلف المحافظات وتضم 23 فريقا طبيا يقدم خدماته إلى 3837 مسنا ومسنة في منازلهم.

واضاف ان الوزارة اصدرت خلال الفترة الماضية ما يزيد على 19 الف بطاقة اولوية لكبار السن لانجاز معاملاتهم بكل سهولة ويسر فضلا عن توفير قرابة 585 موقف سيارات في المرافق العامة ودور العبادة.

واشار الى ان الوزارة ترعى في الدور الايوائية التابعة لها 26 مسنا ومسنة فقط مما يعد مفخرة للكويت نظرا للضوابط المشددة التي وضعتها لقبولهم في الايواء حتى تعزز فضيلة بر الوالدين والاحسان لهما ولا تشجع على التفكك الاسري.

ولفت الخراز الى مشروع (صديق المسن) الذي تعمل الوزارة على اطلاقه قريبا حيث طبق اخيرا في سلطنة عمان وحقق نجاحا واسعا.

وفيما يتعلق بالمشروعات الانشائية ذكر الخراز ان هناك مشروع مبنى رعاية المسنين في منطقة اشبيلية الذي كان متعثرا في السابق موضحا انه تم تلافي جميع ملاحظات الجهات الرقابية عليه خصوصا ديوان المحاسبة على ان يتم توقيع العقد قريبا.

واضاف ان هناك مشروع انشاء مبنى المسنين في منطقة حولي وهو مبنى متكامل يقدم الرعاية لكبار السن.

واكد حرص الكويت على ادماج جميع فئات المجتمع سويا سواء على الجانب الاقتصادي او الاجتماعي بغض النظر عن العمر او الجنس او الاعاقة ليتماشى مع الهدف العاشر من اهداف التنمية المستدامة 2030 الذي يركز على مسارات التعامل مع عدم المساواة الحالية القائمة في سن الشيخوخة ومنع حدوثها.

■ تم تلافي جميع ملاحظات الجهات الرقابية على مشروع مبنى رعاية المسنين في إشبيلية

من جانبها قالت مديرة ادارة رعاية المسنين في الوزارة الدكتورة اماني الطبطبائي في تصريح مماثل ان الوزارة اولت اهتماما خاصا بالخدمات المقدمة لكبار السن اذ وفرت لهم الخدمات النفسية والاجتماعية والصحية والتاهيلية بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

واشارت الطبطبائي الى ان افتتاح ناد ثان لكبار السن (نادي البركة) في محافظة الفروانية فضلا عن التوسع في الخدمات المتنقلة في منطقة (صباح الاحمد) يعتبر احد اهم انجازات الادارة في عام 2019.

المجتمعون اعتمدوا سياسات «الأمانة» المحدثة

الشعلة ترأس اجتماع مجلس شؤون الأوقاف

الشعلة خلال ترؤسه الاجتماع

قالت مدير إدارة التخطيط والمتابعة أمين سر مجلس شؤون الأوقاف سعاد السهلي أن وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية ورئيس مجلس شؤون الأوقاف فهد الشعلة ترأس اجتماع مجلس شؤون الأوقاف الأحد الماضي بمقر الأمانة العامة للأوقاف، حيث قام في بداية الاجتماع بالترحيب بأعضاء المجلس ، وتقدم بالشكر للأعضاء السابقين على اسهاماتهم خلال فترة عضويتهم بالمجلس، كما رحب بانضمام الأعضاء الجدد للمجلس و الذين تم التجديد لهم متمنياً لهم التوفيق والسداد في خدمة الوقف و الواقفين .

وأوضحت أن المجلس استعرض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخذ حيالها عددا من القرارات والتوصيات أبرزها اعتماد تقرير أداء الأموال المستثمرة وملخص تقييم الأصول الاستثمارية ، واعتماد تقارير إنجاز اللجان المنبثقة عن مجلس شؤون الأوقاف لنصف عام 2019 م وهي اللجنة الشرعية ولجنة تنمية واستثمار الموارد الوقفية ولجنة المشاريع الوقفية ولجنة التدقيق ،و كما اعتمد المجلس أيضا سياسات الأمانة العامة للأوقاف المحدثة .

وقرر المجلس تكليف الإدارة المختصة في الأمانة العامة للأوقاف بإعداد استراتيجية للمحفظة الاستثمارية وخطة تنفيذية تتضمن الأهداف المطلوب تحقيقها والبرنامج الزمني لتنفيذها وتقديم خطة واضحة تفصيلية لتطوير عقارات الأمانة على أن تتضمن دراسة تفصيلية لكل عقار على حدة ، كما وافق المجلس على التعديلات المقترحة من قبل لجنة مراجعة القرارات التنظيمية واللوائح واعتمادها بعد الأخذ بالتعديلات الصادرة من المجلس .

أكد أنهم لن يتمكنوا من العودة إلا بعد انتهاء القضية

الجار الله: إخلاء سبيل المواطنين المحتجزين في قبرص

الجارالله خلال افتتاحه «رعاية كبار السن»

...ومتحدثا خلالها

■ اهتمامنا بحقوق الإنسان ما هو إلا ترجمة لدستور البلاد

■ ندرس تفاصيل «تحالف حماية الملاحة الدولية» قبل الانضمام

■ الكويت تولي اهتماماً بالغاً بضمان حقوق العمالة الوافدة

أعلن نائب وزير الخارجية خالد الجارالله إخلاء سبيل المواطنين المحتجزين في قبرص لكنهم لن يتمكنوا من العودة إلا بعد انتهاء القضية.

وتابع: إلسفارة ترعى المواطنين المخلى سبيلهم.. وتوفر لهم السكن على نفقتها إضافة إلى المتابعة القانونية.

وكان نائب وزير الخارجية أكد ان الخارجية ستستدعي السفير القبرصي لدى البلاد لبحث سبل انهاء قضية المواطنين الكويتيين الممنوعين من السفر على ذمة قضية في قبرص.

واضاف الجارالله في تصريح للصحافيين عقب افتتاحة ندوة «جهود الكويت لرعاية كبار السن» ان السفير الكويتي لدى قبرص باشر تحركاته بنفس الاتجاه مع السلطات القبرصية لتاكيد اهمية تمكين هؤلاء المواطنين من السفر والعودة للبلاد.

واكد انه منذ ان تلقت الخارجية خبر احتجاز هؤلاء المواطنين تحركت السفارة الكويتية في قبرص لمتابعة اوضاعهم وسير التحقيقات «ولم ننقطع على الاطلاق عن التواصل معهم ومع ذويهم لتوفير الضمانات للتحقيق العادل لهم».

وقال انه «تم اخلاء سبيل هؤلاء المواطنين في وقت سابق الا انهم لم يتمكنوا من العودة الى البلاد الا بعد الانتهاء من القضية».

واوضح ان السفارة الكويتية لدى قبرص تقوم برعاية هؤلاء المواطنين وذويهم المتواجدين هناك وتوفر لهم السكن على نفقتها اضافة الى المتابعة القانونية.

واشار الجارالله الى ان السلطات القبرصية اجلت المحاكمة الى شهر فبراير المقبل قائلا انه «من غير المعقول القبول في تاجيل القضية لفبراير».

واعرب عن اسفه لما حصل من اشكال فيما يتعلق بقضية المواطنين الكويتيين في قبرص مؤكدا ان رصيد العلاقات الكويتية القبرصية «يسمح لنا جميعا باحتواء هذا الموضوع والسماح للمواطنين بالعودة للبلاد في القريب».

وكانت السلطات القبرصية احتجزت في اغسطس الماضي 10 مواطنين على خلفية شجار مع مجموعة اخرى من جنسية اوروبية

من جانب آخر قال الجارالله امس ان حرص الكويت على الاهتمام بحقوق الانسان يعد ترجمة للدستور الكويتي الذي أولى الانسان ما يستحقه من رعاية واهتمام.

واضاف ان اهتمام الكويت بحقوق الانسان نابع من ايمانها بتلك الحقوق واثرها في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء.

واوضح ان هذه الندوة تنعقد بالتزامن مع احتفال العالم باليوم العالمي للمسنين في ظل ما يشهده العالم من صعوبات وتحديات في كافة المجالات والاصعدة.

واشار الى اهمية تسليط الضوء على الاسهامات الكبيرة التي تقدمها الكويت عبر كافة اجهزتها المتخصصة لفئة المسنين في المجتمع ورفع مستوى الوعي بالمشاكل والتحديات التي تواجهها الشيخوخة اليوم.

ولفت الى اهداف الخطة الوطنية للكويت التي تضمنت سبل رعاية كبار السن والارتقاء بجودة حياتهم وضمان مشاركتهم الفاعلة والمستمرة في المجتمع الى جانب العمل على ترسيخ الوعي العام بتعزيز مكانتهم ودورهم في الاسرة عبر توفير افضل اساليب الرعاية لهم.

واكد اهمية الندوة في الاسهام بتعزيز الجهود الوطنية نحو التوعية بالعمل الانساني واثره في حماية وتعزيز حقوق الانسان سواء التي تقوم بها الدول او مؤسسات المجتمع المدني والوكالات الدولية غير الحكومية.

من جانبه قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي في كلمة مماثلة ان ابراز دور الكويت في مجال حقوق الانسان ورعاية وتاهيل المسنين يعد تفعيلا لاحد السياسات المدرجة في الخطة الانمائية للبلاد.

واضاف مهدي ان الجهود الحثيثة التي تبذلها الكويت في مجال حقوق الانسان وتاهيل المسنين يمنحها مكانة دولية متميزة منوها بالسياسة التي تتبناها وزارة الخارجية الكويتية في هذا الاطار المهم.

وذكر ان التنمية لا ترتبط بالانشاءات والبنية التحتية وحسب بل ترتبط ارتباطا وثيقا ايضا بالتنمية البشرية وتعزيز راس المال البشري مشيرا الى تركيز رؤية الكويت على ركائز عدة منها الادارة الحكومية الفاعلة والاقتصاد المتنوع المستدام والبنية التحتية المتطورة والرعاية الصحية والمكانة الدولية المتميزة.

وافاد مهدي ان الكويت من الدول الفتية اذ تحتل فئة الشباب النسبة الاكبر من سكانها متوقعا في الوقت ذاته زيادة نسبة اعداد كبار السن خلال ال20 سنة المقبلة ما يدعو لضرورة اخذ ذلك في الاعتبار ضمن استراتيجيات الكويت المستقبلية.

ولفت الى ان زيادة عدد المسنين في المجتمع تدل دلالة واضحة على تطور الرعاية الصحية والاجتماعية والاهتمام بالعنصر البشري والاستفادة من كبار السن واعتبارهم ثروة وطنية تملك الخبرات والتجارب التي لا يستهان بها.

من جهة أخرى اكد خالد الجارالله ان الكويت ستعلن عن موقفها الرسمي من التحالف الدولي لحماية الملاحة الدولية في منطقة الخليج العربي بعد الانتهاء من دراسة تفاصيل التحالف.

وقال الجارالله ان الكويت شاركت في اجتماعات (المنامة) و(تامبا) والمتعلقة في اطار تحالف لحماية حرية الملاحة الدولية في الخليج العربي مؤكدا مواصلة الكويت المشاركة في اي اجتماعات في هذا الاطار.

واضاف ان الكويت لم تعلن رسميا الموقف من الانضمام من هذا التحالف «ولكن الممارسات العملية تؤكد ان الكويت ليست بعيدة عن هذا التحالف».

و قال خالد الجارالله ان الكويت تولي اهتماما بالغا بتوفير الظروف المناسبة وضمان حقوق العمالة الوافدة مشيرا الى ان العمالة الوافدة تغطي جانبا مهما للاقتصاد ومقومات التنمية باشكالها المختلفة.

جاء ذلك في رد للجارالله على سؤال حول اوضاع العمالة في الكويت عقب مشاركته في افتتاح ندوة حول جهود الكويت لرعاية كبار السن نظمتها وزارة الخارجية.

واشار الى ان لدى الكويت تشريعات وقوانين «وتراث كبير» في التعامل مع العمالة الوافدة مؤكدا استعداد الكويت الدائم لتطوير القوانين بما يحقق العدالة مع العمالة ويحفظ لها حقوقها «فالكويت مشهود لها في المحافل الدولية في هذا الاطار بتعاملها مع العمالة الوافدة».